



ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء

الحويلة: إنشاء هيئة عامة للطاقة البديلة لتقليل الاعتماد على النفط

ما يستوجب التفكير العملي للاستغلال الأمثل لجميع مصادر الطبيعة بما يعود بالنفع على الاقتصاد وتنفيذ تلك المشروعات المستقبلية الواعدة والتي تعتبر من أساسيات وأهداف الحكومة في المرحلة المقبلة. لهذا أعد هذا الاقتراح بقانون لإنشاء هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء تسمى الهيئة العامة للطاقة البديلة ويحدد مجلس الوزراء الوزير المختص بالإشراف على الهيئة وحددت المادة الثانية منه أهداف الهيئة وذهبت المادة الثالثة إلى تباين اختصاصاتها، كما أشارت المادة الرابعة إلى تشكيل مجلس إدارة الهيئة وطريقة مدة تعيين أعضائه وبيّنت المادة الخامسة صلاحيات مجلس إدارة الهيئة.

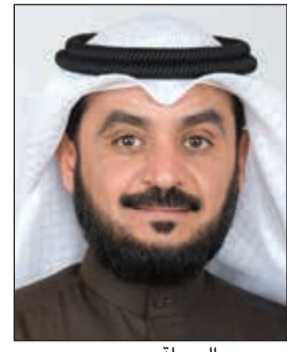
وبالرغم من وفرة الموارد الهيدروكربونية في الدول المنتجة للنفط، إلا أنه يتوجب عدم نسيان التحديات والفرص التي تنتظر الدول المنتجة في المستقبل، لأن توافر المصادر البديلة للطاقة في بلدان النفط يعد مصدراً لا يمكن الاستهانة به. وقد أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث أن الكويت تتميز بتوافر الطاقة الشمسية فيها بنسبة عالية تضعها بمصاف الدول الغنية بهذا النوع من الطاقة تمكّنها من استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في شكل طاقة شمسية لإنتاج الطاقة الكهربائية من الأنظمة الكهروضوئية، لاسيما صيفاً حيث تكون الشمس قريبة من الأرض. ولأن الكويت مقبلة على خطة تنمية عملاقة وعدد هائل من المشاريع الضخمة

الوزير المختص خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون اللائحة التنفيذية والقرارات اللازمة لتنفيذه مادة سابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون. وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون: بعد الاستثمار الأمثل في مصادر الطاقة البديلة والمتجددة خطوة منطقية بالنسبة للدول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على إنتاج وتصدير النفط والغاز، يساهم في التحول من دول منتجة ومصدرة للنفط والغاز إلى لاعب مهم في مجال الطاقة بشكل عام، ويساهم الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة والمتجددة بتنويع الاقتصاد وتنمية وتطوير رأس المال.

الهيئة على النحو التالي: 1 - وضع السياسات العامة للطاقة البديلة للكويت. 2 - وضع خطط تطبيقات الطاقة البديلة. 3 - اقتراح مشاريع الطاقة البديلة. 4 - تشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة البديلة. 5 - متابعة مشاريع الطاقة البديلة. 6 - إصدار القرارات والتوصيات فيما يخص الطاقة البديلة. 7 - تشجيع استخدام الطاقة البديلة في المنازل والمباني. 8 - الاستعانة بالخبرات والمستشارين المحليين والعالميين لعمل الدراسات والتوصيات والمساعدة في وضع الخطط. مادة سادسة: يصدر

لتطبيقات الطاقة البديلة. 9 - تقديم الدراسات والاستثمارات الفنية والاقتصادية لتطبيقات الطاقة البديلة. 10 - التعاون والتواصل مع المنظمات العالمية للطاقة البديلة. مادة رابعة: يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة بشكل بقرار من مجلس الوزراء على الوجه الآتي: 1 - الوزير المختص رئيساً. 2 - خمسة أعضاء من ذوي الاختصاص، يعينون بمرسوم لمدة (4) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات عمل مجلس الإدارة. مادة خامسة: لمجلس الإدارة جميع السلطات اللازمة لتحقيق أغراض

مادة ثالثة: للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها ممارسة الاختصاصات التالية: 1 - دراسة تطبيقات الطاقة البديلة. 2 - وضع الخطط والمعايير الاستراتيجية لاستخدام الطاقة البديلة. 3 - توعية المواطنين باستخدامات الطاقة البديلة. 4 - توفير الدعم المادي والفني للمواطنين لاستخدام الطاقة البديلة. 5 - حث الجهات المعنية على إنشاء محطات لإنتاج الكهرباء والماء باستخدام الطاقة البديلة. 6 - متابعة تطبيقات الطاقة البديلة في المؤسسات والمباني الحكومية. 7 - وضع نظام رقابي للتأكد من تطبيق الطاقة البديلة في المنازل والمباني. 8 - توفير الدعم الفني



د. محمد الحويلة

تقدم النائب د. محمد الحويلة باقتراح بقانون بشأن إنشاء الهيئة العامة للطاقة البديلة، وجاء فيه: مادة أولى: تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء تسمى الهيئة العامة للطاقة البديلة ويحدد مجلس الوزراء الوزير المختص بالإشراف على الهيئة. مادة ثانية: تهدف الهيئة إلى ما يلي: 1 - تقليل الاعتماد على النفط في جميع الاستخدامات وتطوير استخدام الطاقة البديلة. 2 - المحافظة على النفط لاستدامته أطول فترة ممكنة. 3 - تشجيع الحكومة على الاستثمار في الطاقة البديلة. 4 - وضع خطط بعيدة المدى للمحافظة على الطاقة وتطبيق الطاقة البديلة.

حث الجهات المعنية على إنشاء محطات لإنتاج الكهرباء والماء باستخدام الطاقة البديلة. 6 - متابعة تطبيقات الطاقة البديلة في المؤسسات والمباني الحكومية. 7 - وضع نظام رقابي للتأكد من تطبيق الطاقة البديلة في المنازل والمباني. 8 - توفير الدعم الفني

الحمود استقبل أعضاء جمعية الصداقة الكويتية - الباكستانية



الشيخ فيصل الحمود مستقبلاً رئيس وأعضاء جمعية الصداقة الكويتية - الباكستانية

استقبل محافظ الفروانية الشيخ فيصل الحمود في مكتبه رئيس وأعضاء جمعية الصداقة الكويتية - الباكستانية. وتناول اللقاء الحديث حول أهم الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الجمعية، والخدمات التي تقدمها للجالية الباكستانية بالكويت. وأثنى الشيخ فيصل الحمود على نشاطات الجمعية متمنياً المزيد من الأنشطة المماثلة التي تساهم في دعم وتطوير العلاقات بين البلدين، مؤكداً عمق العلاقات الكويتية - الباكستانية. وفي نهاية اللقاء دعا الوفد الشيخ فيصل الحمود لزيارة باكستان، شاكرين له حسن الاستقبال والحفاوة، ودعمه لجميع الأنشطة التي تقوم بها الجمعية، مؤكداً في الوقت ذاته على منانة العلاقات الأخوية التي تربط بين البلدين والشعبين الصديقين.

أنجزتها «التراخيص الهندسية» خلال العام الماضي «البلدية»: تحصيل 20803 دنانير نظير إصدار 2256 ترخيصاً بالعاصمة

أعلنت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن الإنجازات التي حققتها إدارة التراخيص الهندسية بالعاصمة خلال العام الماضي 2017 حيث قامت الإدارة بإصدار 2256 ترخيصاً (بناء حديث - ترميم - تعديل وإضافة - زراعة - مظلات) برسوم بلغت 20803 دنانير. في هذا الصدد، أوضح مدير إدارة التراخيص الهندسية م. نزار العواد أن الإدارة قامت بإصدار كافة التراخيص الخاصة بالبناء بالسكن الخاص والاستثماري إلى جانب إصدار كل التراخيص الخاصة بالتعديلات والإضافة والترميم والهدم ودراسة كل المخططات الإنشائية للإعلانات

بالإضافة إلى متابعة أعمال تعهدات الإشراف الخاصة بالمكاتب الهندسية ووقت انتهائها، لافتاً إلى أنه قد تم إصدار 2256 ترخيصاً برسوم 20803 دنانير. وأضاف العواد بأنه قد تم إصدار 638 ترخيص بناء جديد، 25 ترخيص ترميم، 1254 ترخيص تعديل وإضافة، 96 ترخيص زراعة. وأشار العواد إلى أنه قد تم إصدار 312 ترخيص هدم، 22 ترخيص مظلات، مشيراً إلى أن إجمالي الكتب التي تم رد فيها على وزارة التجارة 15030 كتاباً فيما بلغ إجمالي الكتب الصادرة من الإدارة 903 كتب.



م. نزار العواد

إعلان كامل

التفاعل على

«الأنباء» تقدم إعلانك بتقنية «الواقع المعزز» التي تعطي أبعاداً جديدة لعالم الإعلان

حمل تطبيق Zappar*
22272727
www.alanba.com.kw